صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للأبحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة.

إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمثقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة آملين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية . سياسية تعنى بهموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

الدكتور حيدر حاج اسماعيل ينسخ كتاب الإسلام في رسالتيه لسعاده

في هذا العدد يردّ الرفيق شحادي الغاوي على الأمين حيدر الحاج اسماعيل لمناسبة عرض كتابه «الناسخ والمنسوخ» على صفحات جريدة «البناء».

إننا في هذا السياق، نودّ تأكيد أن صفحة الدراسات قد أنشئت بالأساس لتكون متّسعاً للنقاش والحوار والجدال الفكري في المسائل كافة التي تحتل حيّزاً في النشاط الفكري العام. وإن «البناء» إذ تنشر أي دراسة، فهذا لا يعني موافقتها على مضمون الدراسة إنما يعني إحداث حوار وجدال فكريين بغاية الوصول إلى محصلات فكرية جامعة.

شحادي الغاوي

هذه كانت رسالة شخصية لحضرة الأمين حيدر حاج اسماعيل تعليقاً ونقداً ورفضاً لمضمون كتابه الأخير «الناسخ والمنسوخ». أما وقد تم نشر محتوى الكتاب كاملاً في جريدة «البناء» التي من المفترض أن تكون للحزب السوري القومي الاجتماعي أو مؤيدة له ولعقيدته على الأقل، فأعدت صياغتها لتصبح موجهة للجميع وخصوصا للذين قرأوا الكتاب أو قرأوا ما نشرته جريدة «البناء».

واضح تماماً أن د. اسماعيل يتبنى فكرة الناسخ والمنسوخ في آيات القرآن بل إنه حريص جداً على تأكيدها والدفاع عنها وإبراز «منافعها» والتحذير من «الغفلة عنها». ذلك نراه جلياً ابتداءً من اسم الكتاب على الصفحة الخارجية الذي ذيّله بعبارة: «الآيات التي استبدلت بآيات أخرى بإرادة الله». ونراه في أول جملة كتبها في الافتتاحية وهي: «كان قصدنا الرئيسي من تأليف هذا الكتاب هو إبراز حقيقة ربّانية هي حقيقة الناسخ والمنسوخ في المصحف الشريف وبالتالي حقيقة الإسلام...».

ونراه بكثرة في متن الكتاب، وأخيراً نراه في خاتمته في مطلع آخر صفحة منه حيث يقول: «خير خاتمة في نظرنا هي في التوكيد على أن القصد الرئيسي من بحثنا كان عدم الغفلة عن الناسخ والمنسوخ في القرآن، إذ في وعي هذه الحقيقة الربانية فوائد هامة...».

أولاً، ما هي فكرة الناسخ والمنسوخ بحسب ما شرحها وتبناها الدكتور اسماعيل.

إن فكرة الناسخ والمنسوخ، ودائماً بحسب د. اسماعيل، تتلخص في أن القرآن يحتوي على ثلاثة أنواع أو فئات من الآيات: أولها هي الآيات المنسوخة أي الملغاة التي لم يعد جائزاً تصديقها والإيمان بها والعمل بموجبها على رغم أنها لا تزال مكتوبة وواردة في القرآن وموجودة فيه، وثانيها هي الآيات الناسخة أي التي نسخت أي ألغت وأزالت وأبطلت الآيات المنسوخة، وبديهي أن تكون الآيات الناسخة نزلت بعد تلك المنسوخة، وثالثها هي الآيات التي ليست لا ناسخة ولا منسوخة.

والآيات المنسوخة، ودائماً بحسب القائلين بمبدأ النسخ والمعتقدين بالناسخ والمنسوخ، ومنهم بالطبع د. اسماعيل، وبحسب ما هو يشرح لنا، هي الآيات التي تحضّ على التسامح والرحمة والصبر والعفو والمعاملة الحسنة والاعتراف بصحة الرسالات السماوية والكتب الدينية التي سبقت القرآن وهي التوراة والإنجيل. وهذه الآيات المنسوخة نزلت في العهد المكي من الوحي أي قبل نحو ثلاث عشرة سنة من الهجرة إلى المدينة. أما الآيات الناسخة فقد نزلت في المدينة وهي التي تحضّ على القتال والجهاد بالسيف وتكفير الأديان والكتب الدينية الأخرى ومقاتلة أتباعها ونشر الإسلام بالقوة.

ويعطينا د. اسماعيل أمثلة عن الآيات المنسوخة، أي الباطلة «بإرادة الله» مثل:

قولوا للناس حسناً — البقرة 83
لا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين – البقرة 190
لا إكراه في الدين – البقرة 256
فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره – البقرة 190
وإن تولوا فإن عليك البلاغ – آل عمران 20
فاعرض عنهم وعظهم – النساء 63
وما على الرسول إلا البلاغ – المائدة 99
أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مسلمين – يونس 99
فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه – يونس 108
إنما أنت نذير – هود 12
فإنما عليك البلاغ المبين – الرعد 40
وجادلهم بالتي هي أحسن – النحل 125
وما أرسلناك عليهم وكيلاً – سبحان 54
فاصبر على ما يقولون – طه 130
فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فقل إنما أنا من المنذرين – النمل 92
ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن – العنكبوت 46
إن أنت إلا نذير – فاطر 23
فاصفح عنهم وقل سلام – الزخرف 89
لكم دينكم ولي ديني – الكافرون 6 ...إلخ

أما الآيات الناسخة فقد اختصرها المؤلف بما أسماه «الأدوات الناسخة» وهي آيتان اثنتان أسماهما آية السيف وآية القتال من سورة التوبة وهما:

السيف: «فإذا انسلخ الأشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم».

القتال: «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر».

وكي لا يترك المؤلف مجالاً للشك في «حقيقة» النسخ ومعناه يقول في الصفحة 19 ما يلي:

«الواضح أن الآيات المنسوخة تقوم على مبدأ الصبر والصفح والعفو والتساهل والسلام وعدم أذية الآخر بأي صورة من الصور. مقابل ذلك نجد أن الآيات الناسخة، آية السيف وآية القتال، هما على نقيض ذلك. فهما تدعوان إلى امتشاق السيف في وجه غير المسلمين والحرب عليهم».

ويتابع المؤلف ويقول بعد قليل: «غير أن أهم من كل ما تقدم هو الحقيقة الربانية الآتية، وهي: أن قرآن السلام المشتمل على الآيات المنسوخة صار منسوخاً بإرادة الله، أي أنه لم يعد، وفقاً لأمر الله، قرآن المسلمين الذي يجب العمل به. أما قرآن المسلمين وهو قرآن واحد بعد إزالة قرآن السلام، فهو قرآن السيف والقتال لتعميم رسالة الإسلام على العالمين».

ثانياً – حجة القائلين بالناسخ والمنسوخ.

هناك حجتان أو سندان اثنان يوردهما ويعتمد عليهما هؤلاء وسأنقلهما، عن المؤلف، كما يلي:

أ – الحجة الأولى هي ما رواه العاتقي (مولود سنة 699 هـ في الحلّة – العراق) في مطلع كتابه الذي عنوانه «علم الناسخ والمنسوخ»، يقول: «فقد روي عن أمير المؤمنين– علي بن أبي طالب – أنه دخل مسجد الكوفة فرأى ابن دأب صاحب أبي موسى الأشعري وقد تحلق الناس حوله يسألونه، فقال له: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال : لا. قال: هلكت وأهلكت، وأخذ أذنه ففتلها وقال: لا تقضِ في مسجدنا بعد».

لا شكّ أن هذه الحجة هي واهية وضعيفة وليست كافية لتأكيد فكرة الناسخ والمنسوخ وذلك لأنها مجرد رواية غير أكيدة وغير ثابتة رواها العاتقي عن مجهولين (فقد روي عن أمير المؤمنين...) بالإضافة إلى أنها لا تتضمن تعريفاً وتحديداً لما هو الناسخ ولما هو المنسوخ. إنها مجرد ذكر لعبارتي الناسخ والمنسوخ لا غير.

ب – الحجة الثانية هي آيتان قرآنيتان هما الآية 101 من سورة النحل التي نصها ما يلي:

«فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم. إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون. إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم مشركون. وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم ما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون».

ثم الآية 106 من سورة البقرة التي نصها ما يلي:

«ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم. ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها، ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير».

إن هذه الحجة هي أقوى من الحجة الأولى، لأنها تعتمد على نص قرآني صريح يذكر التبديل والنسخ وليس على مجرد حديث يمكن أن يكون مجروحاً أو على رواية من رواة مجهولين. ولكن ذلك لا يعني أن فكرة النسخ والتبديل الواردة بنص صريح في هاتين الآيتين هي نفسها فكرة الناسخ والمنسوخ التي يشرحها ويتبناها المؤلف وطائفة من علماء الدين والأئمة والمشايخ المسلمين ويخالفهم فيها طائفة أخرى من علماء الدين والأئمة والمشايخ المسلمين. إنها لا تعني أبداً ما عناه المؤلف وأصحاب فكرة الناسخ والمنسوخ، وإليك البرهان كما يلي:

ثالثا – النسخ العشوائي.

يقول المؤلف في الصفحة 15 ما يلي: «أما لجهة الأدوات الناسخة فقد حددها الله بآيتين وهما آية السيف وآية القتال... وتجدر الإشارة إلى أن آية السيف (رقم خمسة من سورة التوبة) نسخت 114 موضعاً (آية) في 52 سورة، بينما نسخت آية القتال (رقم 29 من سورة التوبة) ثمانية مواضع في 7 سور». يقول ذلك نقلاً عن ابن البارزي وموافقاً معه ومتبنياً إياه. وهنا لا بدّ من إبداء الملاحظات التالية:

1 – لا نعرف بالضبط ماذا يعني بعبارة «الأدوات الناسخة» ولماذا اقتصرت هذه الأدوات على آيتين اثنتين فقط على رغم أنه قبل ذلك، صفحة 14، يذكر لنا، نقلاً عن العتائقي، أن السور التي فيها ناسخ وليس فيها منسوخ هي 6 سور. والسور التي دخلها ناسخ ومنسوخ هي 29 سورة من أصل 114 سورة هي مجموع سور القرآن كله. نحن نسأل: إذا كانت السور الناسخة هي 35 سورة (6+29) فكم هو عدد الآيات الناسخة؟ إنه أكثر بالتأكيد، فلماذا إذاً يقتصر على اثنين فقط هما ما أسماهما آية السيف وآية القتال كأدوات للنسخ؟

2 – وعن عدد الآيات المنسوخة، بحسب المؤلف ونقلاً عن ابن البارزي، فإن عددها 122 آية (114+8). وهي موجودة في 61 سورة (52+7)، فمن أين جاء العاتقي وابن البارزي والدكتور حيدر حاج اسماعيل بهذه الإحصاءات والأرقام؟!

هل في الآية 101 من سورة النحل والآية 106 من سورة البقرة اللتين تتضمنان ذكر التبديل والنسخ والنسيان أي إشارة قريبة أو بعيدة إلى عدد الآيات الناسخة والآيات المنسوخة، أو إلى تعيين أي هي الآيات الناسخة وأي هي الآيات المنسوخة في القرآن؟ الجواب هو لا. لا يوجد أي إشارة أو أي شيء يساعد في تقرير أو ترجيح أو حتى تخمين لعدد الآيات الناسخة والمنسوخة وماهيتها.

إن في اختصار «الأدوات الناسخة»، التي لا معنى واضحاً لها، وتحديد المنسوخة بـ122، أقل ما يقال فيه إنه عبث وفوضى واستنساب واستبداد لا يمت بصلة للعلم– (علم الناسخ والمنسوخ – للعاتقي).

المعروف أن للسور أسماء، وأن للآيات أرقاماً، وهذه أول مرة نسمع ونقرأ أن للآيات أسماء – آية السيف وآية القتال– ولا ندري ما معنى تسمية آية السيف بالسيف مع أنه لا ذكر فيها للسيف!

3 – البرهان: وهنا نأتي إلى النقطة الحاسمة في هذه المناقشة، إلى جوهر معنى الآيات القرآنية. إن كلمات التبديل والنسخ والنسيان الواردة في الآية 101 من سورة النحل والآية 106 من سورة البقرة لا تعني أبداً أن المبدول والمنسوخ والمنسي لا يزال وارداً في كتاب القرآن. لا شيء إطلاقاً يدل أن ما بدل أو نسخ أو نسي لا يزال موجوداً في القرآن ووارداً فيه. إن ما هو وارد في القرآن هو كلام الله الذي لا تناقض فيه وهو ما يجب على المسلم أن يؤمن به كله لا بعضه. إن القرآن يوجب الإيمان بالكل عملاً بما جاء في الآية 85 من سورة البقرة التي تقول: «أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشدّ العذاب...».

أما تفسير وتأويل الآية 101 من سورة النحل والآية 106 من سورة البقرة فلا يستقيم إلا باتباع القاعدة العلمية التي أسسها سعاده عام 1940 والتي هي القاعدة التي يجب اتباعها في فهم الآيات كلها والقرآن كله والإنجيل كله والدين كله وهي:

«إن الاستدلال على معنى الآيات، مسيحية كانت أم إسلامية، بصورة استبدادية ومن غير رجوع إلى موضع الآية وموضوعها والحالة أو الحادث الذي نزلت فيه هو أمر كثيراً ما يفضي إلى غير أو عكس المقصود من الآيات الدينية التي منها ما هو مطلق ومنها ما هو مقيد فيجب فهم كل ذلك بدقة لإصابة المعنى الحقيقي والغرض المقصود من الآيات». (الإسلام في رسالتيه– الحلقة 24)

وأيضاً: «إن ثنائية النص القراني ليس معناها أنه توجد للرسالة الإسلامية خطتان متباينتان ومستقلتان الواحدة عن الأخرى استقلالاً كلياً، بحيث يجوز للمؤمن أن يختار إحداهما مرة والأخرى مرة أخرى كما يروق له أو يوافق مصالحه أو مطامعه، بل معناها أن هناك وحدة كامنة بين نوعي النص القرآني الإسلامي. وأن هذه الوحدة يجب أن تستخرج من مبدأ ترابط الأسباب والمسببات ومن معرفة نسبة الواسطة إلى الغاية، ومن درس العلاقة الوثيقة بين النص القرآني والأسباب الموجبة أو الحوادث الجارية. فإذا لم يتجه الاجتهاد إلى استخراج هذه الوحدة بهذه الطريقة

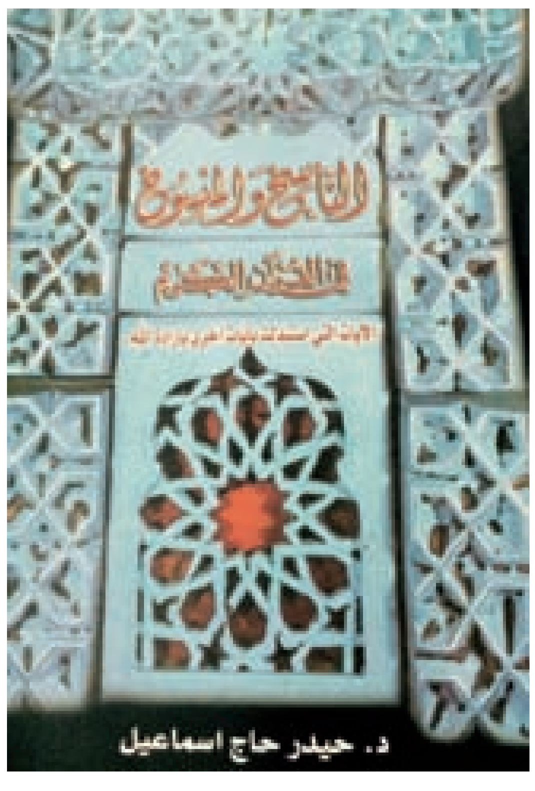

الاستقرائية التحليلية فلا مهرب من الوقوع في مغالطات الهوس الديني السياسي الذي كثيراً ما يضحي حقيقة الدين على مذبح الأهواء الجامحة، ويطوح بالمسلمين في مغامرات لا تعود على دينهم بفائدة ولا على دنياهم بخير» (الحلقة 27).

بناءً على هذه القاعدة، فإن المبدول والمنسوخ والمنسي المذكور في الآيات 101 و106 هي آيات واردة أو ما يدعي النصارى واليهود العرب وقتذاك أنها واردة في التوراة والإنجيل، ويخالف بعضها بعض تعاليم وحدود محمد. ذلك أن الآيتين 101 و106 نزلتا في خضم مجادلات ومعاندات كان يبديها العرب المسيحيون واليهود والمشركون من قريش وغيرها، وذلك واضح جداً في صيغة هاتين الآيتين وفي توجهها إلى هؤلاء تحديداً. (الذين يتولونه والذين هم مشركون... قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون. ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين...).

أما ذكره أن المبدول والمنسوخ والمنسي هي آيات ربّانية فيوافق كل الموافقة أن محمداً كان قد فرض على المسلمين الإيمان بالإنجيل والتوراة على أنهما كتابان ربانيان وآياتهما آيات ربانية، والقرآن فيه الكثير من الأمثلة والآيات التي تؤكد ذلك، منها هذه: «... والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيهم أجورهم...». (البقرة 177) وهذه: «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك...» (النساء 152).

فالمنسوخ إذاً ليس آيات قرآنية كما يزعم اسماعيل والعاتقي وابن البارزي الذين قالوا إن الآيات المنسوخة هي آيات قرانية فكفروا بـ 122 آية، وليس ذلك فحسب بل نابوا عن الله كأنهم وكلاء له وقالوا إن الآيات التي يجب الكفر بها هي التي تدعو إلى الرحمة والمعاملة الحسنة والسلام وتصديق الرسالات الإلهية الأخرى. أما الصحيح فهو أن الآيات المنسوخة هي ما كفر الأعراب النصارى واليهود وادعوا أنها موجودة في الإنجيل والتوراة، والدليل على شذوذ هؤلاء عن الآيات الإنجيلية الصحيحة لهو متوفر، ومنه أنهم قالوا بالتثليث بمعنى الإشراك وقالوا بالبنوة المادية ليسوع – عيسى من الله. وكأني بمحمد يقول لهم إنه إذا كانت آية الله في الإنجيل بحسب زعمكم تقول إن عيسى هو ابن له، فإن الله الآن يبدل آيته وينسخها، وإن الله على كل شيء قدير.

4 – العيب الكبير

لقد تبنى حضرة الأمين حيدر حاج اسماعيل تأويلات طائفة من العلماء المسلمين الذين جعلوا من الدين واسطة لإقامة الدولة وأولوه لهذا الغرض، بدل أن تكون الدولة في تاريخ الإسلام هي الواسطة لإقامة الدين كما هي الحقيقة. ولقد حشد أسماء طائفة كبيرة من المراجع والأسماء مثل العاتقي وابن البارزي والبغدادي وأحمد صفوت والقرضاوي ومحمد عابد الجابري ومحمد سعيد العشماوي وحسن البنا وسيد قطب وأبو العباس الناصري وعلال الفاسي وراشد الغنوشي وغيرهم وغيرهم الكثير، ولم يأت على ذكر سعاده الذي كان الوحيد الذي قدم دراسة علمية في طبيعة الإسلام وظروف نشأته في بيئته وفي كيفية فهمه وكيفية درس الثنائية في نوعي النص القرآني، المكي والمدني، الديني والدولي، الروحي والتشريعي، وأسبابها وكيفية استخراج الوحدة الفلسفية والإيمانية من هذه الثنائية وضرورة إدراك هذه الوحدة ليستقيم الإيمان.

إن عدم ذكر الأمين حيدر لسعاده في هذا الموضوع الخطير وفي هذه اللحظة التاريخية الحرجة والملتهبة، لهو ثغرة كبيرة وقع فيها، فكم بالحري وهو قد تبنى لفكرة هي تماماً عكس الفكرة التي أوضحها سعاده في مسألة الثنائية القرآنية ومسألة النسخ!

إن حجج سعاده وبراهينه بعدم جواز النسخ في القرآن وعدم جواز الإيمان ببعض الكتاب والكفر بالبعض الآخر كان يجب إيرادها وليس تغييبها في كتاب الدكتور حيدر حاج اسماعيل. إن تغييب حجج سعاده هو عيب كبير وخطأ كبير في كتاب الناسخ والمنسوخ ما كان يجب على أمين في الحزب أن يقع فيه.

إن إيراد حجج سعاده هو من حقنا وحق سعاده وحق الموضوع نفسه، وتسديداً لهذا الحق سنورد هنا نماذج مختصرة جداً منها من دون التعليق عليها ومن دون شرحها، فهي واضحة.

×– في أهمية الموضوع: «أن اساسنا القومي يجب أن يكون في وحدتنا الروحية قبل كل شيء. وهذه الوحدة الروحية يجب أن تشمل كل فكرة وكل نظرة في حياتنا. والمفكرون السطحيون فقط يجهلون ضرورة بحث نظراتنا وفكراتنا الدينية بحثاً علمياً، جريئاً، صريحاً لا يبقي مجالاً للغموض والريب بقصد الوصول الى نتيجة كلية تجتمع فيها نفوسنا بكل ما فيها من رغبات ومطامح وأماني». (ح 18)

* في عدم جواز النسخ: «... لأنه إذا جاز القول بالنسخ أصبح قسم من الكتاب أو كله باطلاً، والقرآن يوجب الإيمان بالكل عملاً بما جاء في سورة البقرة– أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض...» (24)

وأيضاً: «فبعض أي الكتاب لا يمكن أن يبطل بعض أيه إلا للذين لا يتدبرونه، فإذا أخذهم الهوس والزيغ عن كلمة الحق هاجوا واحتجوا ببعض الكتاب وعموا عن بعضه وقالوا إن الخير كل الخير في الأخذ بآيات معينة والإعراض عن آيات معينة حتى يتم القول– أم على قلوبهم إقفالها. (سورة محمد رقم الآية 63). إن القتال فرض على المسلمين لإقامة الدين حيث يوجد من يريد إبطاله أي حيث يكون هناك نزاع ديني كالذي جرى في العربة مع أهل الشرك. أما حيث لا يوجد شرك وحيث النزاع قائم بين مجتمع ومجتمع أي بين أمة وأمة بالمعنى الاجتماعي فالدعوة الى الجهاد الديني لا تدل إلا على عقلية أولية كعقلية العرب الذين لم يفهم معظمهم من المسيحية غير شرب الخمر ولا من الإسلام غير طلب الغنائم». (حلقة 27)

وأيضاً: «ولما كان الأمر بالقتال هو لإقامة الدين وليس لنقضه، فإن من الكفر بالله والهدم للدين الصحيح القول إن آيات القتال لاستعلاء الملة المحمدية أو لدغع الشر عنها قد نسخت آيات الدين وحلت محلها. فالقتال فرض لإقامة آيات الدين، لا لمجرد القتال وحب القتل، ولذلك قالت الآية – ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» (190 البقرة) (حلقة30)

* في أسباب نزول أيات القتال وحدودها

«ولولا كثرة ظلم قريش ومقاومتهم الكلمة بالاضطهاد لما كان الوحي استوجب الالتجاء الى القتال، فالآية مربوطة بحالة معينة يبقى حكمها فيها. وجاء في سورة الممتحنة الآية رقم 60 – لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم إن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين. إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون–» (الممتحنة رقم 60) (الحلقة 30)

إن الدكتور حيدر حاج اسماعيل قد نسخ هو ومن والأهم، مثل العاتقي وابن البارزي، 122 أية قرآنية، وذلك «بإرادة الله»، وبذلك نسخ الصفة الأكثر ترديداً والأكثر تحببا للمؤمنين: الرحمن الرحيم، فبإرادة من نسخ كتاب الإسلام في رسالتيه المسيحية والمحمدية لمعلمه وزعيمه سعاده؟

سيدني في 4 أيلول عام 2015

الهجرة إلى الشمال الأوروبي ومشكلة اللجوء والاتفاقات الأمنية المشتركة

يقدم الباحث كمال مساعد في دراسته عن الهجرة إلى الشمال الأوروبي صورة الوضع من الوجهة القانونية الدولية. الاتفاقات الأمنية المشتركة، إضافةً إلى السياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية إزاء الهجرة الكثيفة إلى أوروبا والتي تتسم باللاإنسانية.

كمال مساعد*

تحتل قضية الهجرة إلى أوروبا من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتمام أصحاب القرار والرأي في دول القارة والاتحاد الأوروبي. فهذه القضية هي موضوع مناقشات واسعة في المؤسسات الرسمية، وهي المادة الرئيسية في الاجتماعات المتتالية التي يعقدها وزراء الاتحاد الأوروبي المعنيون بقضايا الهجرة ومضاعفاتها، كذلك فإنها الموضوع الطاغي على سائر المواضيع الأخرى بعد مكافحة الإرهاب الذي يأتي في أولويات الاهتمامات الأوروبية الرئيسية، ويتناقل الأوروبيون بقلق ملحوظ أرقام الهجرة المتفاقمة الصادرة عن الأمم المتحدة حيث وصل إلى اليونان وإيطاليا وحدهما هذا العام حوالى 300 ألف مهاجر. فضلاً عن ذلك، تسلمت ألمانيا وحدها خلال النصف الأول من العام الحالي 2015، بحسب البيانات الرسمية 179 ألف طلب لجوء سياسي. كذلك تشهد أوروبا أكبر موجة من الهجرة البشرية من خارج القارة. وتتحول هذه الأرقام إلى كوابيس لدى البعض إذ تقترن ببعض أعمال العنف التي يقوم بها مهاجرون أو متطرفون ضد المهاجرين، حتى بلغ هذا النوع الأخير من الاعتداءات خلال الأشهر الأخيرة 200 اعتداء واعتداءين ضد مراكز إقامة المهاجرين وعملهم.

سياسة مخزية تجاه اللاجئين

وكانت فرنسا قد اتهمت دول شرق أوروبا ولا سيما المجر، بتبنّي سياسة «مخزية» تجاه اللاجئين، كما طالبت ألمانيا بـ«توزيع أكثر عدلاً» لهؤلاء على دول الاتحاد، وبـ«تضامن أكبر» في ما بينهم في التعامل مع تزايد الهجرة من المشرق وشمال أفريقيا. ويبقى الغائب الأكبر عن النقاش الأوروبي حول المسألة، مسؤولية الاتحاد الأوروبي عن تفاقم هذه الظاهرة وعدم الالتزام باتفاقية دبلن، التي تنصّ على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو من مسؤولية أول دولة أوروبية يصلها المهاجر غير الشرعي، خصوصاً البلدان التي تدخل في إطار «الشراكة» مع الاتحاد.

في هذا الصدد يمكن فهمُ اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي عُرفت بعملية برشلونة عام 1995. فقد ركّزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال أفريقيا على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلسل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو عن طريق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال أفريقيا، وكذلك اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات المراقبة، وتعقّب المهرّبين أنفسهم بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا. ويمكننا كذلك فهم خطط العمل (Action plans) التي تمّ طرحها في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة تجاه دول جنوب أوروبا وشرقها. وفي السياق نفسه، رأى وزير خارجية فرنسا، لوران فابيوس، أن دول شرق أوروبا، تتبنى سياسة تجاه اللاجئين، «تتعارض مع مبادئ الاتحاد الأوروبي»، لأسباب سياسية وديمغرافية. أما مضمون الآليات والحلول الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية فهي:

أولاً– بداية الاهتمام الأوروبي بمحاربة الهجرة غير الشرعية:

إن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يعود إلى فترة قديمة من الثلاثينات وحتى الستينات من القرن الماضي. وحيث كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة، فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. ما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحدّ من الهجرة غير الشرعية. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاق «شنغن» الذي دخل حيّز التطبيق، بدءاً من حزيران عام 1985.

ومنذ عام 1995، أخذت هذه المرحلة طابعاً أمنياً، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات «القانون الجديد للهجرة»، والذي يستند إلى تبنّي إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة.

وفي الإطار نفسه نظّمت العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية في محاولة لاحتواء الظاهرة يذكر منها:

– عقد المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، الذي تمّ في الرباط عام 2005 حول خصوصية دور هذه المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج.

– تنظيم مؤتمر في المغرب عام 2005، لمناقشة تزايد الهجرة غير مشروعة إلى أوروبا، ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة.

–عقد المؤتمر الأوروبي – الأفريقي الأول لمكافحة الهجرة السرية بالرباط في 2006، بمشاركة العديد من الدول الأفريقية والأوروبية والعربية، لإقامة شراكة وثيقة بين الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يتوجهون إليها، والربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقات إعادة قبول المهاجرين السريين.

– عقد مؤتمر باريس في تشرين الأول 2008. ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة ثانية بعد عقد مؤتمر الرباط، كما أنه يأتي بعد اعتماد الاتحاد الأوروبي «اتفاقية للهجرة واللجوء» باقتراح من فرنسا، لتنظيم تدفّق موجات الهجرة، على ضوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً الآليات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تشهد الفترة الجارية تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي، في صيغ لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية الخمس الكبرى، التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية، وهي إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال إفريقيا، على منع المهاجرين غير الشرعيين، بالقوة، من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، واتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات المراقبة، وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم. بالإضافة لتحذير السلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا، ومنها.

1 – إنشاء مراكز الاعتقال:

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال. وقد سمح القانون الجديد، الصادر عن البرلمان الأوروبي عام 2008، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وطالبي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم.

2 – أسلوب الترحيل:

قام المجلس الأوروبي في تشرين الأول 2008، بتبني «الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة»، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008، ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشدّ على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد ودفع المهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقات مع دول المصدر، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين. ويثير الاتفاق المخاوف بشأن أثره المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، والحظر على إعادة خطر الإضطهاد أو المعاملة السيئة. وفي 2008، تبنى البرلمان الأوروبي قراراً مثيراً للجدل عن المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء، الخاصة بإعادة مواطني الدولة الثالثة للمقيمين بصفة غير شرعية، والمعروف باسم قرار الإعادات.

3 – الاتفاقات الأمنية:

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الأفريقي، عبر إبرام اتفاقات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. ومثال ذلك الاتفاق الأمن المبرم بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام 2007.

4 – تشديد المراقبة الأمنية على الحدود الأوروبية:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها: المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء. وفي الوقت نفسه، قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلي وجهاز مدمج لحراسة المضيق. إضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم «شبكة الحصان البحري».

أما الإشكالية التي واجهت الاتحاد الأوروبي هي تسارع وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبوق – في أعقاب ما عُرف بثورات الربيع العربي المشؤوم، من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل دفع معظم قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجة غير المسبوقة من الهجرة إليها. فقد أدّت ثورات الربيع العربي إلى تزايد تدفق المهاجرين من دول شمال أفريقيا، بزيادة قدرها (823 في المئة) عن نسبة المهاجرين لديها في السنوات السابقة، وقد دفع ذلك إيطاليا إلى التهديد بشكل علني بالسماح لهؤلاء المهاجرين بالمرور إلى الدول الأوروبية لأخرى إذا لم ترفع باقي الدول الأوروبية من المساعدات المالية والتقنية اللازمة لمواجهة هذه الأزمة.

تجدر الإشارة إلى أن تحوّل الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا، أرغمت الدول الأوروبية الأعضاء إلى تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تُعرف باسم فرونتكس (Frontex) (الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود). وكان قد تمّ تأسيس هذه الوكالة في 26 تشرين الأول 2004 بهدف رئيس هو دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية في ما يتعلق بالحدود الخارجية الأوروبية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الاتحاد الأوروبي والربط الأوروبي المباشر بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، وبدأت هذه الوكالة العمل بالفعل في تشرين الأول 2005، وأسست مركزها الرئيس في (وارسو)، وتمثّلت مهمتها الأساسية في حراسة الحدود لا سيّما ساحل البحر المتوسط، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء.

تجدر الإشارة إلى أن عدد المهاجرين الذين وصلوا حدود الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي 2015، هو 340 ألف مهاجر، مقابل 123 ألف و500 لاجئ خلال الفترة نفسها من عام 2014، بحسب وكالة «فرونتيكس» المكلفة بحماية الحدود الخارجية لمنطقة «شنغن» (التأشيرة الأوروبية الموحدة). وتتزايد الحوادث التي يُقتل فيها المهاجرون الراغبون في الدخول إلى أوروبا، سواء أثناء عبورهم البحر المتوسط كما يحصل مع المهاجرين السوريين، حيث قضى أكثر من 4000 مهاجر منذ مطلع العام، في البحر أو على أراضي الاتحاد الأوروبي. وعلى رغم ذلك، لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي الاتفاق على سياسة مشتركة حول الهجرة خصوصاً في حزيران الماضي حين رفض زعماء وبغضب مقترحاً من رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، يقضي بقبول حصص ملزمة لتوزيع طالبي اللجوء الذين يتدفقون على اليونان وإيطاليا خاصة.

يشمل «اتفاق دبلن» البلدان التالية: بلجيكا– بلغاريا– قبرص– الدنمارك– إسكتلندا– فنلندا– فرنسا– اليونان– إيرلندا– إيطاليا– لاتفيا– ليتوانيا– لوكسمبورغ– مالطا– هولندا– بولونيا– البرتغال– رومانيا– سلوفاكيا– سلوفينيا– إسبانيا– بريطانيا– السويد– التشيك– ألمانيا– هنغاريا– النمسا– النروج وأيسلندا.